



مجلس نواب الشعب يدعم حملة محاربة الفساد

تطرق السيد محمد الناصر رئيس مجلس نواب الشعب في مسهل الجلسة العامة المنعقدة يوم 30 ماي 2017 إلى حملة محاربة الفساد التي أطلقها مؤخراً رئيس الحكومة السيد يوسف الشاهد، معبراً عن تأييد المجلس وتشجيعه لهذه المبادرة ومعلنًا دعوة السيد رئيس الحكومة لحضور جلسة عامة ستخصّص لهذا الموضوع ولمختلف جوانبه وتداعياته. كما دعا رئيس المجلس رئيس الحكومة لمواصلة الجهود من أجل تثبيت علوية القانون وهيبة الدولة والتعجيل في إنجاز المشاريع الوطنية التي تستجيب لتنمية الجهات وتشغيل الشباب العاطل عن العمل.

هذا وحيا رئيس المجلس التضامن الوطني لمختلف مكونات المجتمع الذي أبرزته هذه الحملة داعياً إلى التمسك به وإلى مزيد العمل من أجل تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة.



مجلس نواب الشعب في أرقام

21 سؤال شفاهي توجّه به النواب الى أعضاء الحكومة

12 مشروع قانون نظرت فيه اللجان

06 مشاريع قوانين وافق عليها المجلس

06 من ممثلي مكوّنات المجتمع المدني تمّ الاستماع اليهم



مجلس نواب الشعب

نشاط مكتب المجلس

عقد مكتب مجلس نواب الشعب أربعة اجتماعات خلال شهر ماي وذلك أيام 11 و16 و18 و25. وتمثلت أهم القرارات في ما يلي:

- المصادقة على تركيبة اللجنة الخاصة بدراسة وفرز ملفات الترشح لسد الشغورات في عضوية مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والتي تضم 22 عضواً على أساس التمثيل النسبي.
- توجيه جملة من الاسئلة الكتابية الصادرة عن عدد من النواب إلى أعضاء الحكومة.
- إحالة جملة من مشاريع القوانين الى اللجان المعنية.
- الإعلام بتسديد الشغور في مقعد بمجلس نواب الشعب عن دائرة سليانة على اثر وفاة المرحومة النائب فائق الوسلاتي ودعوة النائب المعوض لحضور الجلسة العامة القادمة وأداء اليمين.



نشاط اللجان

اللجان القارة التشريعية

o لجنة التشريع العام

اجتمعت اللجنة يومي 17 و18 ماي 2017 لمواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بإجراءات خاصة بالمصالحة في المجال الاقتصادي و المالي وذلك بحضور جهة المبادرة. وقد تداول الأعضاء خلال الجلستين بخصوص الفصل الأول المتعلق بضبط السياق الذي يندرج فيه مشروع القانون والأهداف المرجوة من سنه والذي قدم النواب بشأنه مقترحي تعديل، تأجل الحسم فيها.





مجلس نواب الشعب

o لجنة المالية والتخطيط والتنمية

وافقت اللجنة خلال اجتماعها المنعقد يوم 17 ماي 2017 على مشروع القانون عدد 43 / 2017 المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 جانفي 2017 بين الجمهورية التونسية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتمويل مشروع تطوير المنظومات الفلاحية من أجل التنمية المحلية بولاية سليانة الذي يهدف الى تحسين ظروف عيش الفئات الهشة بجنوب سليانة وخلق فرص عمل مستدامة لفائدتهم، و على تقريرها المتعلق برأيها الاستشاري حول مقترح القانون عدد 28 / 2017 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والذي يهدف إلى إيجاد حلول لعديد المشاكل الاجتماعية والبيئية في محيط المؤسسة والتخفيف من الاحتقان. وذلك بعد أن تداولت بشأنها خلال جلستها المنعقدة يوم 11 ماي 2017.

ناقش أعضاء اللجنة يوم 31 ماي مشروع القانون عدد 39 / 2017 المتعلق بتنقيح واتمام القانون عدد 64 لسنة 1999 المتعلق بنسبة الفائدة المشطة والذي يهدف الى تفادي النقائص التي تشكو منها المنظومة الحالية لنسبة الفائدة المشطة. وقد قرر أعضاء اللجنة الاستماع الى مختلف الأطراف المعنية على غرار ممثلين عن البنك المركزي وبعض الاخصائيين الاقتصاديين لمدهم بأكثر معطيات.



o لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

عقدت اللجنة خلال شهر ماي سلسلة من الاستماعاات حول جملة من مشاريع القوانين وهي كالآتي:

- يوم 10 ماي 2017 : الإستماع الى كاتب الدولة المكلف بأموال الدولة والشؤون العقارية حول مقترح القانون عدد 45 / 2017 المتعلق بتعديل أحكام القانون المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية. واعتبر الوزير أن التعديل المقترح لا يحترم المبدأ الدستوري الذي يضمن تكافؤ الفرص بين المواطنين. واقترح القيام بتعميمه ليشمل كافة التعاضديات.

- الإستماع إلى أصحاب المبادرة التشريعية حول مقترح القانون عدد 45 / 2017 المتعلق بتعديل أحكام القانون المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية، الذين أكدوا ان الهدف من هذه المبادرة هو رفع المظلمة التي تعرض لها مستغلو الأراضي الفلاحية التابعة لتعاضدية الخدمات الفلاحية " النجاح " بالمكناسي.

o لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

اجتمعت اللجنة أيام 11 و 17 و 18 و 24 و 31 ماي 2017 لمواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 60 / 2016 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. وقد انتهت اللجنة النظر في جل فصول مشروع القانون والموافقة عليها باستثناء بعض فصول الباب الثالث المتعلق بجرائم العنف ضد المرأة وخاصة المتصلة بتنقيح بعض فصول المجلة الجزائية والباب الخامس المتعلق بالأحكام الختامية.

ووافقت اللجنة خلال اجتماعها المنعقد يوم 12 ماي 2017 على مشروع القانون الأساسي عدد 69 / 2016 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر برقمته، وذلك بعد أن انتهت التداول بشأن فصوله والتصويت عليها. وقد بين النواب أنّ هذا المشروع سيؤطر مسألة عدم إسناد جواز السفر أو تحجيره قانونيًا على أساس احترام الحقوق والحريات وحماية أمن البلاد.

استمعت اللجنة يوم 26 ماي 2017 الى إدارات عن وزارة الداخلية، وذلك في إطار النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المتعلق ببطاقة التعريف الوطنية. ويندرج مشروع القانون في إطار تطوير منظومة وطنية للتعريف الالكتروني للمواطن وأن الهدف منه هو الإسراع في نسق المشاريع الوطنية الكبرى المبرمجة في المخطط التنموي على مستوى الإدارة الإلكترونية والمعرف الوطني الوحيد.





مجلس نواب الشعب

o لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

عقدت اللجنة اجتماعا يوم 17 ماي 2017 ضببطت خلاله برنامج زياراتها الميدانية للفترة المقبلة وأبرزها زيارة مواقع إنتاج البترول والغاز والفسفاط بكل من ولاية صفاقس وقفصة وقابس والقيام بزيارات الى بعض الوزارات التي تعود بالنظر الى اللجنة.

o لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وضبطت مشمولاته وكيفية تسييره. بين الأمين العام للمنظمة الشغيلة أن الاتحاد لا يريد أن يكون الحوار الاجتماعي منحصر في الجانب المادي والزيادة في الأجور بل يجب أن يكون أشمل من ذلك. وشدد ممثلو منظمة الأعراف على أهمية دور هذا النوع من الهياكل في ابداء رأي في القضايا الاقتصادية والاجتماعية. من جانبهم عبّر بعض أعضاء اللجنة عن ارتياحهم للتوافق الموجود حول المبادئ التي يركز عليها هذا المشروع ، مبرزين ضرورة العمل على معالجة بعض النقاط الخلافية المتصلة به.

كما خصّصت اللجنة جلسة يوم 17 ماي 2017 للاستماع الى ممثلين عن كل من الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري وكنفدرالية المؤسسات الوطنية التونسية، والجامعة العامة التونسية للشغل حول مشروع القانون عدد 43 / 2015. وقد قدّم ممثلو هذه المنظمات بعض الملاحظات والمقترحات التي أكد النواب أنه سيتم أخذها بعين الاعتبار خلال دراستهم لمشروع القانون. وانطلقت اللجنة خلال جلسة يوم 31 ماي 2017 في مناقشة فصول مشروع القانون.

عقدت اللجنة يوم 11 ماي 2017 سلسلة من الاستماعات بخصوص عدد من مشاريع القوانين.

بين وزير الشؤون الاجتماعية بخصوص مشروع القانون عدد 41 / 2017 المتعلق بتنقيح القانون المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض أن سبب هذا التنقيح هو الصعوبات المالية التي تمر بها أنظمة التقاعد بالقطاع العمومي والخاص. وشدد النواب من جهتهم على أن الإصلاح الفعلي يتمثل في إعادة النظر في حوكمة شاملة لكل القطاعات أهمها القطاع الصحي، وقد صادقت اللجنة على هذا المشروع خلال جلستها يوم 17 ماي 2017. وفيما يتعلق بمقترح القانون عدد 09 / 2017 المتعلق بالنظام العام للتغطية الاجتماعية لفائدة التونسيين بالخارج، أوضح أن هذا المشروع جاء احتراماً لمقتضيات الفصل 21 من الدستور الذي يضمن تساوي كل المواطنين في الحقوق والواجبات. كما أفاد الوزير بأن إحداث مجلس وطني للحوار الاجتماعي بمقتضى مشروع القانون عدد 43 / 2015 يهدف الى الحد من النزاعات الاجتماعية وإرساء حوار اجتماعي مستدام.

واستمعت اللجنة إلى كلّ من الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل وإلى ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بخصوص مشروع القانون عدد 43 / 2015 المتعلق بإحداث

- يوم 15 ماي 2017 : الإستماع الى أصحاب المبادرة التشريعية وإلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حول مقترح القانون عدد 21 / 2017 المتعلق بحماية الفلاحين من السرقات. واستمعت في جانب آخر من أشغالها الى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، بخصوص مقترح القانون عدد 22 / 2017 المتعلق بتنقيح القانون المتعلق بسن أحكام استثنائية تتعلق بإجراءات تغيير صلوحية الأراضي الفلاحية وقد اشار في هذا الصدد الى ضرورة عدم التوسع في تغيير صبغة الأراضي الفلاحية حفاظا على هذه الثروة الوطنية.

- يوم 17 ماي 2017 : الإستماع إلى ممثلين عن مجلس التصرف لمجموعة الفراينة الاشتراكية، الذين تطرقوا الى أهم الإشكاليات التي تتعلق بالتصرف في الأرض الاشتراكية لمجموعة الفراينة من ولاية القصيرين والنزاعات المرتبطة بها.

- يوم 25 ماي 2017 : الإستماع إلى ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وإلى رئيس منظمة الدفاع عن المستهلك حول مشروع القانون المتعلق بالسلامة الصحية وجودة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات. وقد أكدوا أهمية مشروع القانون في توفير الحماية الصحية وتطوير الصناعات الغذائية مشيرين الى ما اعتبروه نقائص ومقدمات مقترحاتهم في هذا الصدد.





مجلس نواب الشعب

لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

الفساد على الجلسة العامة إلا بعد المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة نظرا للارتباط الوثيق بين المشروعين.

وتداول أعضاء اللجنة خلال اجتماعهم يوم 31 ماي 2017 حول مشروع القانون عدد 46/2017 المتعلق بضبط أحكام استثنائية للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية في قطاع الوظيفة العمومية، ومن المقرر أن تنطلق اللجنة في مناقشة الفصول في جلستها المقبلة.



لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية

الى منظمة بوصلة بخصوص بعض التوصيات المتعلقة بتنقيح النظام الداخلي. وقدم ممثلو المنظمة بعض الملاحظات المتعلقة اساسا بمزيد تكريس مبادئ الشفافية وبمعالجة ظاهرة الغيابات، وقد تفاعل النواب ايجابيا مع ماتم تقديمه.

استمعت اللجنة يوم 25 ماي 2017 الى النائب رياض جعيدان بخصوص مقترح تنقيح النظام الداخلي المتعلق بإضافة باب خاص بمدونة الأخلاقيات وقواعد السلوك البرلمانية. واعتبر النائب أنه من الضروري ارساء اطار للمساءلة الذاتية في شكل مدونة تتضمن قواعد وقائية وقانون يرتكز على المسألة الاخلاقية. وثمن أعضاء اللجنة فكرة احداث مدونة خاصة بأخلاقيات وسلوكيات العمل السياسي والبرلماني، معبرين عن تحفظهم على بعض الاحكام.

وافقت اللجنة خلال جلستها المنعقدة يوم 11 ماي 2017 على مشروع القانون عدد 38/2017 المتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد برمته. وكانت اللجنة قد خصّصت ثلاث جلسات متتالية خلال شهر ماي لمواصلة النظر في فصول المشروع والمصادقة عليها وذلك أيام 9 و10 و11 ماي.

تداول أعضاء اللجنة خلال جلسة يوم 24 ماي 2017 في برنامج عمل اللجنة للفترة القادمة مع تحديد مشاريع القوانين التي ستنظر فيها. وأكد الأعضاء عدم إمكانية احالة مشروع القانون الأساسي المتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة

استمعت اللجنة يوم 10 ماي 2017 إلى رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والأعضاء المستقلين الذين أكدوا أن أسباب الاستقالة موضوعية تتعلق أساسا بالاختلاف الحاصل بين الأعضاء حول أسلوب التسيير بالإضافة إلى كيفية اتخاذ القرار وكيفية تطبيق المعايير الدستورية ما يمكن أن ينعكس على السير السليم والديمقراطي للانتخابات. ورأى بعض النواب من جانبهم أن الاشكالات المعروضة لا ترتقي إلى مستوى الاستقالات وكان من الأجدر ايجاد طريقة لحلها واللجوء الى مجلس نواب الشعب أو القضاء ان لزم الأمر.

واصلت اللجنة خلال جلساتها المنعقدة أيام 17 و18 و31 ماي 2017 النظر في مقترحات تعديل النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب المقدمة من قبل الكتل النيابية. واستمعت يوم 24 ماي، في نفس الصدد،

لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي:

استمعت اللجنة يوم 10 ماي 2017 الى كل من ممثلين عن طلبة الدكتوراه نظام قديم وممثلين عن التنسيق الوطنية للمعلمين النواب وذلك للاطلاع على مشاكلهم ومطالبهم. وتمثلت اهم مشاكل طلبة الدكتوراه في إنهاء العمل بالنظام القديم الذي انجر عنه تأجيل مناقشة أطروحاتهم، فيما تعلقت مشاكل المعلمين النواب اساسا بالانتداب. وأكد النواب أن اللجنة ستبذل ما بوسعها لاجاد الحلول الملائمة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

استمعت اللجنة يوم 11 ماي 2017 إلى وزير التكوين والمهني والتشغيل حول المبادرة التشريعية لسن قانون يتعلق بإجراءات هيكلية لدعم فرص التشغيل وإدماج الشباب بالسوق المهنية. أكد الوزير أن هذه المبادرة تأتي في إطار المجهودات التي تقوم بها الحكومة من أجل تأطير الشباب والإحاطة بهم وتأهيلهم للدخول لسوق الشغل. وأشار النواب الى ضرورة تحديد الفئة العمرية التي تشملها هذه الترتيبات.

خصّصت اللجنة جلسة يوم 31 ماي 2017 للنظر في برنامج عملها للفترة المقبلة والتداول حول بعض المسائل على غرار اصلاح منظومة التعليم. كما تم النظر في بعض المراسلات المتعلقة بطلبات استماع.



مجلس نواب الشعب

اللجان الخاصة

o لجنة الأمن والدفاع

اجتمعت اللجنة أيام 17 و22 و29 ماي 2017. خُصّصت الجلسة الأولى للاستماع الى وزير الدفاع الوطني حول قرار رئيس الجمهورية المتعلق بتكليف الجيش الوطني بحماية المنشآت ومواقع الإنتاج. وقد أوضح الوزير أنّ القرار الرئاسي جاء في إطار ممارسة رئيس الجمهورية لصلاحياته الدستورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويهدف إلى الحفاظ على الأمن القومي. كما يبين أنّه سيتمّ سنّ أمر رئاسي لتنظيم عملية حماية الجيش للمنشآت وتحديد قائمة المناطق المعنية لتفادي الفراغ القانوني.

وخصّصت اللجنة جلستها الثانية لمناقشة أولويات عملها وبرنامج نشاطها خلال الايام القادمة. وتمّ تحديد أربع نقاط أساسية تتمثل في تنظيم يوم دراسي مع جمعية قدماء الجيش، وتنظيم لقاء مع رئاسة الجمهورية حول صياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الارهاب ولاقتراح احداث لجنة وطنية لانجاز استراتيجية وطنية للأمن الشامل، وتنظيم لقاء مع مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، الى جانب مناقشة الوضع الامني الحالي بولاية تطاوين.

واستمعت اللجنة خلال جلسة 29 ماي 2017 الى شقيق الفقيه أنور السكرافي الذي توفي في الأحداث الأخيرة في ولاية تطاوين وقد استعرض مختلف اطوار هذه الحادثة. كما قرّر أعضاء اللجنة في نفس الجلسة القيام بزيارة الى ولاية تطاوين يوم 5 جوان للاستماع الى مختلف الأطراف.

o لجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ

قانون العفو العام والعدالة الانتقالية

استمعت اللجنة يوم 22 ماي 2017 إلى جمعية عائلات الشهداء ومصابي الثورة. وقد طالب ممثلوا الجمعية بتكوين لجنة برلمانية للتحقيق في سير الملف القضائي للشهداء والجرحى وبسحب الملف من المحكمة العسكرية وإحالة إلى الدوائر المختصة لهيئة الحقيقة والكرامة. كما طالبوا برفع مستوى التواصل والتنسيق مع أعضاء اللجنة لتمكّن هذه الأخيرة من متابعة الملف بشكل دوري. وأشار الأعضاء من جهتهم إلى ضرورة ضبط القائمة النهائية للشهداء والجرحى وردّ الاعتبار لهم وإعطائهم حقوقهم المادية والمعنوية.

o لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة

استمعت اللجنة يوم 22 ماي 2017 الى ممثلين عن الاعوان والإطارات العاملين بالمراكز المختصة لذوي الإعاقة الذين عبّروا عن جملة من المطالب على غرار تفعيل المبدأ الدستوري الذي ينصّ على المساواة بين الطفل المعوق والطفل السوي وإلغاء الأمر الحكومي عدد 458 لسنة 2015 المؤرّخ في 9 جوان 2015 الخاص بتأجيرهم. وعبر النواب من جانبهم عن رفضهم غلق المراكز المختصة كحركة احتجاجية وذلك مراعاة لمصلحة الأطفال المعوقين داعين الى استئناف العمل في اقرب الآجال.

o لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

كوّنت اللجنة خلال اجتماعها يوم 15 ماي 2017 فريق عمل لصياغة تقريرها حول مشروع القانون الأساسي عدد 60/2016 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة لتتمّ حالته لاحقاً الى لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية المتعہدة به أصالة. كما قرّرت اللجنة تكوين فريق عمل ثان مشترك مع وزارة المرأة لإعداد خارطة عمل بهدف متابعة مجلة حقوق المسنين بعض المسائل التي تمّت اثارها خلال جلسة الاستماع الى وزيرة المرأة. هذا وقرّرت اللجنة برمجة عدد من الزيارات الميدانية.

خصّصت اللجنة جلسة يوم 29 ماي 2017 للتداول حول مشروع القانون الأساسي عدد 60/2016 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وإبداء رأيها حول بعض مقتضياته لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية.



o لجنة شؤون التونسيين بالخارج

اجتمعت اللجنة أيام 08 و22 و29 ماي 2017. خُصّصت الجلسة الأولى للاستماع إلى وزير الشؤون الدينية حول موضوع إرسال الأئمة إلى الخارج والتواصل مع القائمين على المساجد والجمعيات الدينية بدول الإقامة للإحاطة بالأجيال الجديدة وتحصينهم من أخطار الجماعات الإرهابية. اقترح وزير الشؤون الدينية في هذا الإطار إحداث وظيفة ملحق للشؤون الدينية على غرار الاختصاصات الأخرى لضمان التواصل مع مختلف الهياكل الدينية بالخارج. وأكد النواب من جانبهم أنّ غياب استراتيجية واضحة للوزارة في هذا المجال يساهم في خطر لجوء الجالية التونسية الى مذاهب متشددة.

وخصّصت اللجنة جلستها الثانية للاستماع الى ممثلي وزارة الداخلية حول الهجرة



مجلس نواب الشعب

09/ 2017 المتعلق بالنظام العام للتغطية الاجتماعية للتونسيين بالخارج الذي أحيل إليهم من قبل لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية بغرض ابداء الرأي. وقد تقدم أعضاء اللجنة بجملة من التوصيات على غرار ضرورة الإطلاع على الإحصائيات الرسمية المتعلقة بعدد التونسيين بالخارج الذين لا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية.

غير الشرعية، الذين أكدوا أن عدد التونسيين الذين يجتازون حدود الوطن خلسة في تقلص مقارنة بما كان عليه الأمر سنة 2011. كما تطرقوا الى دوافع هذه الظاهرة. أكد أعضاء اللجنة من جانبهم ضرورة التفاوض مع الدول الأوروبية حول إمكانية تقديم الدعم المادي واللوجستي لتونس بهدف تعزيز حماية المجال البحري. وخصّصت جلسة يوم 29 ماي للنظر في مقترح القانون عدد

تركيب اللجنة الخاصة لفرز الترشيحات لسد الشغورات في عضوية مجلس الهيئة العليا للمستقلة للانتخابات



اللجان الخاصة غير القارة

اللجنة الخاصة بفرز ملفات الترشيح لعضوية هيئة الحقيقة والكرامة

اجتمعت اللجنة يومي 08 و 17 ماي 2017 تحت اشراف رئيس مجلس نواب الشعب. وقد أنهت عملية الفرز الاداري بعد التثبت والتدقيق في ملفات 51 مترشحا في الاختصاصات الثلاث المطلوبة حسب ما تنص عليه احكام القانون الاساسي عدد 53 لسنة 2013 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها. وأقرت اللجنة قبول 25 طلب ترشح، فيما رفضت 26 طلبا آخر. ومن المقرر عقد جلسة للتوافق حول ثلاثة مترشحين حسب ما يضبطه القانون.

لجنة التحقيق حول شبكات التجنيد التي تورطت في تسفير الشباب التونسي إلى مناطق القتال

اجتمعت اللجنة يوم 17 ماي 2017 للاستماع الى وزير العدل الذي أشار خلال الجلسة إلى أن الملفات التي لها علاقة بمسألة شبكات التجنيد التي تورطت في تسفير الشباب التونسي إلى مناطق القتال هي تحت أنظار القضاء والتحقيق فيها يتطلب وقتا كما أكد أن الوزارة ماضية في تنقيح مجلة الإجراءات الجزائية بما يتماشى وسرعة البت في هذه القضايا وتبسيط الإجراءات.

08 ماي 2017: أدى أعضاء لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة زيارة ميدانية الى كل من مدرسة المعوقين وجمعية المسرح لنجوم التحدي بقرية وجمعية أولياء وأصدقاء المعوقين التونسيين وجمعية الصحة النفسية فرع نابل وذلك لمعاينة الظروف التي تعمل بها هذه المراكز والجمعيات

الزيارات الميدانية



مجلس نواب الشعب

الجلسات العامة

09 ماي 2017 :

مناقشة تقرير لجنة التنمية الجهوية بخصوص زياراتها الميدانية لولايات الوسط الغربي التي كانت قد أدتها في 30 و 31 مارس 2017.

16 ماي 2017 :

- المصادقة على مشروع القانون الاساسي عدد 33 / 2017 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاقية رقم 108 لمجلس أوروبا المتعلقة بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي، وبروتوكولها الإضافي رقم 181 الخاص بسلطات المراقبة وانسياب وتدفق المعطيات عبر الحدود بـ 134 نعم دون احتفاظ ودون رفض.

- توجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي و كاتب الدولة المكلف بأعمال الدولة والشؤون العقارية.

- الاستماع إلى محافظ البنك المركزي التونسي، طبقاً لأحكام الفصل 80 من القانون الأساسي عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

20 ماي 2017 :

- توجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير التجهيز والإسكان والهيئة الترابية والسيدة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة.

23 ماي 2017 :

- الاعلان عن تكوين كتلة برلمانية جديدة تحت إسم "الكتلة الوطنية" تتكوّن من سبعة أعضاء.

تركيبة الكتلة الجديدة بمجلس نواب الشعب



30 ماي 2017 :

- المصادقة على مقترح القانون عدد 22 / 2017 المتعلق بتعديل القانون المتعلق بسن أحكام استثنائية المتعلقة بإجراءات تغيير صلوحيّة الأراضي الفلاحية وتغيير وصف الأراضي التابعة لملك الدولة للغابات وتهيئة وتعمير الأراضي الكائنة خارج المناطق المغطاة بأمثلة تهيئة والمخصصة لتنفيذ البرامج الخصوصية لتهيئة السكن الاجتماعي وإحداث المناطق الصناعية ومواصلة العمل بالإجراءات الاستثنائية الواردة به وذلك بـ 87 نعم 25 احتفاظ و 48 رفض.

- المصادقة على مشروع القانون عدد 41 / 2017 المتعلق بتنقيح القانون عدد 71 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض بـ 118 نعم دون احتفاظ و 1 رفض.

- توجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية.



مجلس نواب الشعب

في اطار عصرنه الادارة ومزيد ربط الصلة بالمواطن: نظام معلوماتي حديث لمجلس نواب الشعب

الى ركن اللجان الذي يحتوي على الرزنامة وتركيبه اللجنة ومهامها وصلاحياتها ونشاطها وقائمت الحضور والتقارير وغيرها من المعلومات الخاصة بكل صنف من اصناف اللجان.

ويتجلى الهدف الثاني المتعلق بتمكين أعضاء المجلس وهيكله وإدارته من تقاسم المعطيات ومتابعة المسار التشريعي لمشاريع القوانين والعمل الرقابي والتمثيلي في مجموعة البرمجيات المكونة للنظام المعلوماتي التي تخص عديد المصالح الإدارية لمجلس نواب الشعب، ويندرج احداثها في إطار رقمنة وعصرنة الإدارة وتطوير آدائها، ومن بينها نذكر الانترانات ونظام التصرف في مكتب الضبط وإدارة الصيانة والمساعدة

من تقاسم المعطيات ومتابعة المسار التشريعي لمشاريع القوانين والعمل الرقابي والتمثيلي وأداء مهامهم بأكثر نجاعة وفاعلية من جهة أخرى.

ويتجسد هدف الانفتاح والشفافية أولاً من خلال توفير بوابة خاصة بكل عضو تتضمن مختلف المعلومات المتصلة به وسيرته الذاتية ومدخلاته في الجلسات العامة، ومعلومات عن الحضور والتصويت، فضلاً عن المعطيات التي تتيح التواصل معه. وثانياً في توفير كل المعلومات المرغوب فيها للباحثين عنها وذلك عبر محركات بحث تخص مجالات العمل التشريعي مما يسهل النفاذ الى المعلومات والمعطيات وحسن استغلالها.

كما يوفر الموقع الإلكتروني الجديد معلومات عن هيكل المجلس من رئيس ومكتب وندوة الرؤساء، والكتل البرلمانية وأعضائها، بالإضافة

أطلق مجلس نواب الشعب يوم الجمعة 19 ماي 2017 نظامه المعلوماتي الجديد تحت إشراف السيد رئيس المجلس وبحضور الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس، الى جانب عدد من السفراء والنواب وإطارات المجلس وموظفيه.

تم إنشاء هذا النظام المعلوماتي وفق أحدث المعايير والمقاييس الدولية في مجال تكنولوجيا المعلومات وقد سهرت على إنجازه خبرات وكفاءات تونسية.

ضبط مجلس نواب الشعب اهدافه التي يرمي الى تحقيقها من خلال هذا النظام المعلوماتي والتي يمكن تقسيمها الى هدفين رئيسيين هما: الإستجابة إلى متطلبات الانفتاح والشفافية وتمكين المواطن والمجتمع المدني والإعلاميين من الولوج إلى معلومات موثوقة ومحينة من جهة، وتمكين أعضاء المجلس وهيكله وإدارته

01 التصرف في مكتب الضبط GBO

08 إدارة مكتب المساعدة
HelpDesk

09 إدارة تكنولوجيا المعلومات
GLPI

10 إدارة عروض الشاشات
Magic Info

11 إدارة المراسلات الإلكترونية

12 الانترانات

13 موقع الواب

البرمجيات

02 التصرف في مشاريع القوانين GPL

03 التصرف في مكتبة
مجلس نواب الشعب

04 التصرف في الأرشف
الإداري والتشريعي

05 ادارة العلاقات الخارجية

06 إدارة النواب

07 الصيانة والمساعدة GMAO



مجلس نواب الشعب

الأسبوع البرلماني التونسي في بروكسال: محاوره ومخرجاته

عدد من المواضيع والمحاور المختلفة والهامة. اتّصلت الورشة الاولى بمحور "دور البرلمان والكتل البرلمانية: المراقبة والحوار". وأكد الجانب التونسي الدور الرقابي للبرلمان التونسي في النظام السياسي الجديد وما كفله دستور الجمهورية الثانية من آليات لمراقبة عمل الحكومة كما تم التأكيد على ان الكتل البرلمانية والمجموعات النيابية هي الوسيلة المثلى لتجسيم الديمقراطية البرلمانية وهي الفضاء السياسي داخل البرلمان للحوار وإيجاد الحلول والتوافقات. وقدم الجانب الاوروبي لمحة عن المجموعات السياسية وطرق عملها ودورها في تحقيق التوازن السياسي وتوحيد المواقف والآراء.

وتعلّقت الورشة الثانية بمحور "دور البرلمانيين في تأطير ومتابعة مفاوضات الاتفاقيات الدولية : انموذج اتفاق التبادل الحل والشامل والمعمق بين الاتحاد الاوروبي وتونس (ALECA)". وبين الجانب التونسي أن تونس ليست جاهزة لتطبيق ما جاء في اتفاق ALECA وان الأمر يتطلب مراحل وتدرج نظراً لحساسية بعض القطاعات مثل الخدمات والفلاحة. كما طالب الوفد التونسي الجانب الاوروبي باحترام قاعدة التعامل بالمثل فيما يتعلق بحرية تنقل الاشخاص مع مراعاة خصوصية كل بلد. وبين الجانب الأوروبي وجود مخاوف لدى كلا الطرفين ووجوب تحليل مضامين هذه الاتفاقية وإحداث خطة متابعة لكل قطاع على حدة في البرلمان الأوروبي.

وتطرقت ورشة العمل الثالثة الى تعزيز الشفافية ومكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب. وتم التأكيد من الجانب التونسي ان الدستور ينص على ضمان حرية الرأي والتعبير وتكريس الشفافية وضرورة مكافحة الفساد وتحقيق العدالة والمساواة وأنه تم تنزيل هذه المبادئ والأحكام في قوانين صادق عليها مجلس نواب الشعب على غرار قانون حرية النفاذ الى المعلومة وقانون حماية المبلغين عن الفساد.

تعرّضت ورشة العمل الرابعة الى واقع الشراكة التونسية الاوروبية وآفاقها . وتم تأكيد ضرورة تنسيق الجهود والمواقف في اتجاه تحقيق الاستقرار في المنطقة. كما أعرب الطرفان التونسي والاوروبي على ضرورة مزيد الارتقاء بالتعاون الامني ووضع خطة مشتركة لمقاومة الارهاب.

وتناولت ورشة العمل الخامسة موضوع تعزيز العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني حيث تمّ التطرق الى دور الشباب في الحياة السياسية وكيفية تعزيزه، وعلاقة البرلمان بالمجتمع المدني والسلط المحلية.

إحتضن البرلمان الأوروبي في بروكسال خلال الفترة الممتدة بين 2 و 4 ماي 2017 الأسبوع البرلماني التونسي الذي يندرج في اطار في تعزيز أسس العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي، وقد شهد ورشات عمل وإجتماعات جمعت أعضاء مجلس نواب الشعب التونسي من مختلف الكتل والأحزاب ونُظرائهم في البرلمان الأوروبي. كما شهد لقاءات جمعت بين رئيس مجلس نواب الشعب السيد محمد الناصروكل من السيد انطونيو طاجاني رئيس البرلمان الاوروبي والسيد فيليب كورارد رئيس برلمان والونيا بروكسال.

رئيس مجلس نواب الشعب .. يطرح التحذيات ويذكر بالوعود

تطرق السيد محمد الناصر رئيس مجلس نواب الشعب خلال خطابه الافتتاحي والاختتامي الى انجازات وتحذيات الانتقال الديمقراطي في تونس موضحاً ما تنتظره تونس من الاتحاد الاوروبي كحليف استراتيجي في اطار دعم ومساندة انجاح المسار الانتقالي. وبين ما تواجهه تونس اليوم من تحديات اقتصادية واجتماعية كبرى وما تستوجب من إصلاحات تهدف إلى توفير الشغل للشباب والتوازن بين الجهات والفئات، وتحقيق تنمية حقيقية في الجهات الضعيفة مع عدل اجتماعي في توزيع الثروة المنتجة. كما بين أنّ كلّ تلك الإصلاحات والأهداف المرجوة من ورائها تستوجب الترفيع في حجم ونوعية الاستثمارات الاقتصادية الأوروبية في تونس وذلك بالتوازي مع باقي أشكال الدعم مثل تحويل ديون تونس إلى استثمارات، وفتح السوق الأوروبية لفائدة المنتج التونسي، وفتح الحدود الأوروبية في وجه الشباب التونسي الساعي إلى مواصلة تعليمه العالي وتكوينه المهني، وتدريبه العملي، مُذكراً بأنّ قرار البرلمان الأوروبي في 4 سبتمبر 2016 القاضي بتحويل الديون التونسية إلى استثمارات لم يُفعلْ إلاّ جُزئياً من قبل ثلاث دول أوروبية فقط. وقد أشار السيد محمد الناصر أنّ هذه المساعدات الأوروبية المُشار إليها تستوجب توفير صندوق مالي خاص للاستثمار والمساندة الأوروبية لتونس على غرار ما فعلته دول الاتحاد الأوروبي مع بعض البلدان في جنوب وشرق ووسط أوروبا التي عرفت انتقالاً ديمقراطياً مُماثلاً لما عرفته تونس.

محاور مهمة في ورشات العمل المشتركة

التأمت في اطار الأسبوع البرلماني التونسي في بروكسال خمس ورشات عمل أدار كلّ ورشة نواب من الجانبين التونسي والاوروبي وجمعت أعضاء البرلمان التونسي ونظرائهم في البرلمان الاوروبي وتم خلالها تناول



مجلس نواب الشعب



وتم في هذا الإطار تقديم تجربة الديمقراطية التشاركية التي أسّس لها مجلس نواب الشعب مع المنظمات والجمعيات التي تساهم بمقترحات ويتم الاستماع إلى آرائها وتشريكها.

وفي جانب آخر تم تنظيم مائدة مستديرة حول المساواة بين الجنسين وتعزيز مساهمة المرأة في الحياة السياسية تم خلالها إبراز المكانة التي بلغتها المرأة التونسية في الحياة السياسية والتي تحتاج مزيدا من الدعم والإحاطة للارتقاء بها أكثر. وفي هذا السياق بين الجانب التونسي أن التشريعات والقوانين التي صادق عليها مجلس نواب الشعب في هذا الاتجاه تعد نموذجية في المنطقة حيث تم تكريس التنافس والمساواة في مختلف النصوص والهيئات والمجالس المحدثة تطبيقا لما جاء في الدستور.

مخرجات الأسبوع بين التزامات وقرارات

على اثر اللقاءات الثنائية التي عقدها السيد محمد الناصر رئيس مجلس نواب الشعب مع عدد من قادة البرلمان الأوروبي أبرزهم رئيسي البرلمان الأوروبي الحالي والسابق، عبّرهؤلاء عن التزامهم بدعم المسار الانتقالي الديمقراطي في تونس، وبتجندهم من أجل جعل الحكومات في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية يعملون على أساس ما تضمنته لائحة البرلمان الأوروبي بخصوص تونس بتاريخ 14 سبتمبر 2016 وعلى العمل من أجل تطوير الإطار التنظيمي والهيكلية للعلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي على ضوء التحولات التي عرفتها تونس والتحديات الجديدة التي تواجهها. وقد انبثق عن هذا الأسبوع البرلماني التونسي في بروكسل بعث فريق عمل يتابع الأول برامج العمل المشترك بين مجلس نواب الشعب التونسي والبرلمان الأوروبي، ويعنى الثاني بمتابعة تنفيذ إجراءات ومضامين برنامج الترفيع في سياسة الدعم الأوروبي للاستثمار في تونس، وتقوية التعاون بين أوروبا وتونس في كلّ المجالات الحيوية والنافعة للطرفين.



مجلس نواب الشعب

روزنامة العمل التشريعي لشهر جوان 2017

الأسبوع الأول	جدول الأعمال
الخميس 1 جوان 2017	<u>اجتماع المكتب</u>
	اجتماعات اللجان التشريعية
الجمعة 2 جوان 2017	اجتماعات اللجان التشريعية
الأسبوع الثاني	جدول الأعمال
الاثنين 5 جوان 2017	اجتماعات اللجان الخاصة اجتماعات اللجان التشريعية
الثلاثاء 6 جوان 2017	جلسة عامة تخصص ل 1. عرض لائحة صادرة عن كتلة الحرة لحركة مشروع تونس حول اتخاذ الإجراءات القانونية لتعميد المحكمة الجنائية الدولية بتتبع ومعاقة الإرهابيين التونسيين المشاركين في الجرائم المقترفة في ليبيا والعراق وسوريا. 2. مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الدولية حول تبسيط ومواءمة الأنظمة الدبلوماسية (اتفاقية كيوطو) لسنة 1973 كما تم تعديلها سنة 1999 عدد 2017/44 + أسئلة شفاهية
الأربعاء 7 جوان 2017	اجتماعات اللجان التشريعية
الخميس 8 جوان 2017	اجتماعات اللجان التشريعية
	<u>اجتماع المكتب</u>
الجمعة 9 جوان 2017	اجتماعات اللجان التشريعية
الأسبوع الثالث	جدول الأعمال
الاثنين 12 جوان 2017	اجتماعات اللجان الخاصة اجتماعات اللجان التشريعية

جلسة عامة تخصص ل 1. مشروع قانون اساسي يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرخ في 22 مارس 1993 المتعلق ببطاقة التعريف الوطنية. عدد 2016/62 2. مشروع قانون أساسي يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة عدد 2016/60 3. مشروع قانون يتعلق بالموافقة على إتفاقية القرض بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع بناء الجسور على الطرق المصنفة عدد 2017/51 4. مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على تبادل مذكرات بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية والمتعلق بالقرض المبرم بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة والألمانية للقروض للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة شمسية فولطاضوية بتوزر عدد 2017/49	الثلاثاء 13 جوان 2017
<u>تواصل أشغال الجلسة العامة</u>	الأربعاء 14 جوان 2017
اجتماع المكتب	الخميس 15 جوان 2017
اجتماعات اللجان التشريعية	
اجتماعات اللجان التشريعية	الجمعة 16 جوان 2017
جدول الأعمال	الأسبوع الرابع
اجتماعات اللجان الخاصة اجتماعات اللجان التشريعية	الاثنين 19 جوان 2017
جلسة عامة تخصص ل: 1. مشروع قانون يتعلق بضبط احكام إستثنائية للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية في قطاع الوظيفة العمومية عدد 2017/46 1. مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 64 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999 المتعلق بنسبة الفائدة المشطة. عدد 2017/39 2. مبادرة تشريعية تتعلق بتعديل أحكام القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 والمتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية. عدد 2017/45	الثلاثاء 20 جوان 2017

3. مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام بعض أحكام القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية عدد 2013/24	
تواصل أشغال الجلسة العامة	الأربعاء 21 جوان 2017
اجتماع المكتب	الخميس 22 جوان 2017
اجتماعات اللجان التشريعية	
	الجمعة 23 جوان 2017
أسبوع الجهات وعطلة عيد الفطر	السبت 24 جوان 2017
	الأثنين 26 جوان 2017
	الثلاثاء 27 جوان 2017
	الأربعاء 28 جوان 2017
	الخميس 29 جوان 2017
	الجمعة 30 جوان 2017